دراسات يمنية

العدد ٦٢-٦٣
ديسمبر ٢٠٠٠م

مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث اليمني

في هذا العدد

- أحمد حسين المروني .. أستاذاً وشاعراً.

***

- زال في كلام العرب .

***

- دراسة عن الأنظمة والتشريعات .

***

- اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة .

***

- إضافات وابتكارات .

***

- منسك الحج .

صنعاء – الجمهورية اليمنية

دراسات يمنية

العدد ٦٢-٦٣ ديسمبر ٢٠٠٠م

مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث اليمني

صنعاء - الجمهورية اليمنية

ادب وفكر

احمد حسين المروني •• أستاذاً وشاعراً

أ.د عبد العزيز المقالح

زال في كلام العرب

د. نوري ياسين الهيتي

شعرية النظم

د. عبد الواسع أحمد عقلان

رؤية معاصرة لديمقراطية أثينا

د. عبد الجليل كاظم

رؤية معاصرة لديمقراطية أثينا

د. عبد الجليل كاظم

مقدمة:

يكتسب البحث في الديمقراطية أهمية خاصة ، ذلك أن اغلب الناس ترى أن صور الحكم الأمثل، أو شكل النظام السياسي الأمثل الذي يصلح للبشر هو الديمقراطية ، لاعتبارات عديدة منها ، أنها دولة الفقراء ، على الرغم من أن أرسطو يقول بأن إعطاء المساعدات للفقراء إنما

هو ملء برميل لا قاع له ، والديمقراطية تنادي بالمبادئ الإنسانية : الحرية ، المساواة، العدالة الاجتماعية .

وأول نظام ديمقراطي ظهر في بلاد اليونان ، على يد سولون عندما كان على رأس الحزب الديمقراطي ، وتوالت الأنظمة الديمقراطية في الحكم بأثينا منذ القرن السادس إلى القرن الرابع قبل الميلاد أي إلى عصر بركليز الذي انهارت بنهايته ديمقراطية أثينا .

ولم يكن ظهور الديمقراطية في أثينا اعتباطاً بل أنها قامت على مجمل التراث الفكري السياسي لشعوب الأرض ، فضلاً عما قدمه فلاسفة ومفكرو اليونان في دعم وإغناء تلك التجربة ، ونخص منهم بالذكر : سقراط ، أفلاطون ،أرسطو ،هيرودتس ، توكيديس ، واكسانوفان .

أما أشكال الحكم الديمقراطي المختلفة فقد وجدت أرضاً خصبة للتطبيق في أثينا التي تختلف عن باقي المدن الأخرى بعدد سكانها ، وطبيعة التركيب الاجتماعي والاقتصادي ، ومستوى تفكير الناس ، وعلى الرغم من استقبال هذا المجتمع لهذا النظام السياسي ، إلا أنه لم يصمد أمام النقد الذي تعرض له من قبل المفكرين ، وانهار فعلاً ، لكننا كباحثين لا بد أن نقف عند تلك التجربة الأثينية المشرقة ونستخلص منها ما نستطيع تقديمه لمجتمعنا ، أو على أقل تقدير نقول بأن الديمقراطية هي هكذا كما وضعها اليونان،

فأن كانت تصلح لليونان في ذلك الوقت ، فما هو شكل الديمقراطية الذي يصلح لنا كعرب ؟ وكان مسار بحثنا يتجه هذا الاتجاه، ويناقش سؤال الديمقراطية : أصولها وطبيعة المجتمع الأثيني ، نقد الديمقراطية ، أساليب الحفاظ عليها ، ومن ثم استنتاجات نهائية معتمدين في ذلك على المصادر الأصلية التي توفرت تحت أيدينا لدراسة هذا الموضوع .

٥سؤال الديمقراطية

للحضارة اليونانية بشكل عام ، ولأثينا بشكل خاص ، موقع متميز في نفوس الفلاسفة والمفكرين على مدى التاريخ الإنساني ، لإنجازاتها الحضارية في مختلف صنوف المعرفة الإنسانية ، وما الديمقراطية إلا واحدة من تلك الإنجازات الأثينية التي ساهم فيها الفنانون والمفكرون والزعماء السياسيون والأفراد الخلاقون عن وعي ومن خلال نقاش شديد حول وضع مبادئ المجتمع الصالح وكيفية تطبيقها ، وأستمر هذا النقاش إلى العصر الحاضر مستلهماً روح الثقافة الأثينية من أجل بناء ما ندعوه الديمقراطية حيث ((لم يتم إنجاز أي شئ باسم الديمقراطية ، منذ القرن الرابع قبل الميلاد ، دون أن يكون ذلك مديناً بعض الشيء لشعب أثينا))[١].

ولا بد من القول بأن بناء ديمقراطية أثينا ، يعود في أصله إلى مجمل ما أفرزته الحضارات الإنسانية قبل ولادة حضارة أثينا ، فهو نظام تمثل لأشكال الحكم المختلفة في حضارات وادي الرافدين والنيل والهند والصين . على الرغم من أن بعض الكتاب يرى بأن بناء الديمقراطية في أثينا قائم على السؤال الذي طرحه هيرودتس وهو :كم عدد الأيدي الممسكة بالسلطة العليا ؟

أن سؤاله هذا يذكرنا بسؤال طاليس عن أصل العالم ، إذ لم يعد طاليس الفيلسوف الأول على أساس قوله أن الماء أصل الأشياء ، فليس لمائه الفلسفي أية قيمة في ذاته بل في أنه كان أول محاولة مسجلة لشرح الكون على مبادئ طبيعية وعلمية دون عون من الأساطير والآلهة المصطبغة بصبغة إنسانية ، إضافة لذلك فإن طاليس طرح المشكلة وحدد اتجاه وطابع كل الفلسفة السابقة على سقراط [٢].

أما هيرودوتس فإنه كطاليس – طرح السؤال وأجاب عنه ، وقد حدد في أجابته عدد الأيادي التي تمسك بالسلطة وهي : أما فرد أو قلة أو كثرة ،وحدد أيضاً أشكال

الحكم على ضوء هذه الأيادي الماسكة للسلطة ، فهي إما ملكية ، أو أرستقراطية ، أو ديمقراطية ، مفضلاً النظام الديمقراطي ، عارضاً ثلاثة مبادئ للديمقراطية هي ((المساواة في تطبيق القانون ، ومشاركة المواطنين في وضع القوانين وتنفيذها . والمساواة في حرية القول)) [٣] ، لكن جيجن يعتقد بأن النظرية السياسية بدأت بالبحث في مسألتين هما :-

((لمن تكون السلطة : هل تكون لشخص يسود أم لقانون يقف بازائه كل الأفراد سواسية بحيث أن صاحب الوظيفة لا يفعل ما يشاء على هواه ، بل ينفذ وحسب أوامر القانون، أو هل ينبغي (سواء في حالة وجود القانون أو عدم وجوده) أن تكون السلطة على الجماعة في يد شخص بمفرده يكون هو أحسن المواطنين وأفضلهم ، أم في يد مجموعة أفضل المواطنين أم في يدالجميع)) [٤] وكانت اجابة أثينا هي أن مجموع الشعب أي الجميع ينبغي أن يحكموا .

على الرغم من رأي جيجن هذا فإن توسيد يدس المؤرخ الذي أرخ للحرب البيلوبونيزيه (٤٣١-٤٠٤) فقد أكد لنا حالتين هما : انهيار ديمقراطية أثينا ، وتعريف بركليس للديمقراطية ، فبركليس عرف الديمقراطية في خطابه عام ٤٣١ ق .م ((بأنها حكم الكثرة بدلاً من القلة . وفي الخلافات الخاصة تؤمن القوانين المساواة في الحقوق للجميع ، أما في شئون الدولة فالإنسان لا يقاس بماله ومهما كان مدى فقرة فانه يجب ألا يمنع من الاشتراك في إدارة الشكاوى العامة ، إذا كان لديه أي شئ صالح يقدمه إلى المدينة. وهتف أننا ندير شكاواتنا العامة بروح الرجال الأحرار)) [٥] عليه فالديمقراطية عنده قائمة على :-

١- حكم الكثرة .

٢- المساواة في الحقوق .

لكنه قصر الديمقراطية على الأحرار فقط .

انهارت أثينا بعد بركليس ، وكان اللوم منصباً على الديمقراطية لاعتقادهم بأنها سبب الانهيار. مما أعطى فرصة لأفلاطون للهجوم على الديمقراطية ونقدها إذ يقول ((أذن، هل لدينا ، بالنسبة إلى مدينة ، شراً أعظم من ذاك الذي يمزقها ويجعلها عدة إجراء بدلاً من جزء واحد ؟ أو هل لدينا خير أعظم من ذاك الذي يربطها ويجعلها

متحدة ؟ لا)) [٦] ، وفي رأي أفلاطون الديمقراطية لا يمكن أن تحقق الوحدة ، لأن روح الديمقراطية قائم على الحرية التي تنتج نتائج غير مرغوب فيها وتخلق شخصيات متباينة وينعكس هذا على السياسة وبالتالي لا يمكن أن تتحقق الوحدة

أما الحرية فمصابة بداء المساواة الذي يقتل فيه الفقراء بعض الأغنياء ويطردون الآخرين ، مما يؤدي إلى فقدان النظام ولجوء الناس إلى الطرف النقيض وتفضيلهم نظام طاغية على النظام الديمقراطي ((ألا أنه تجب الملاحظة تقيداً بالدقة التاريخية ، أن الحكم الاستبدادي يسبق تطبيق الديمقراطية و لا يتبعها ، رغم أن عدة ديمقراطيات إغريقية برزت عبر الثورة علىأوليغاركات غنية)) [٧].

وقد بين أفلاطون الكيفية التي يظهر فيها شكل النظام الديمقراطي إلى حيز التطبيق، انطلاقا من أنه يحدث في بعض الأحيان أن ينتهك النظام المثالي الذي رسمه في (الجمهورية) ، أي تنتهك طبقة الحكام ، وخاصة في إنجاب الأطفال مما يؤدي إلى إنجاب أطفال سوء يتمردون على النظام السابق وتظهر الملكية الخاصة والميل إلى الحرب ، وهذا النظام هو الأرستقراطية أي سيطرة الطموحين ، لكن هذا النظام ينهار ، ويحل محله نظام محبي الثروة ، إذ الثروة هي همهم الوحيد وهذا هو النظام الأوليغاركي ،حكم القلة الغنية . ثم أن هذا النظام ينهار نتيجة للحب الشديد للمال ، ويكثر عدد الفقراء الذين يكونون حركة ضد الأغنياء وأخذ السلطة منهم وهذا هو النظام الديمقراطي وهو ((نظام الحكم الذي يعمل فيه كل فرد ما شاء في حرية كاملة وحسب ما يحلو له ويترك الآخرين يفعلون ما يشاؤون)) [٨] . لكن نتيجة للإسراف في الحرية، مما يؤدي إلى انهيار هذا النظام وظهور الشكل الخامس للحكم وهو حكم الطغاة ، ويأتي هذا النظام نتيجة لعدم دراية الشعب ماذا يريد وإلى اين يتجه . مما يدعو إلى حاكم يحميه ويصبح هذا القائد سيد الشعب الذي لا تحد سلطته حدود ، والطاغية ضد الفيلسوف الحاكم.

الملاحظ أن أفلاطون لم يذكر النظام الملكي . ويعتقد جيجن بأن سبب ذلك هو اعتقاد أفلاطون بأن هذا النظام لا يناسب الا مراحل ما قبل التاريخ وفي ذهنه نموذج الملكية الفارسية والملكية المقدونية .

اتفق أفلاطون مع هيرودوتس في أشكال الحكم التي هي ملكية وأرستقراطية وديمقراطية ، لكن أرسطو خالف أستاذه أفلاطون وخالف هيرودوتس في أنه أضاف للسؤال الذي طرحه هيرودوتس سؤالاً أخر هو ((لمصلحة من تستخدم السلطة العليا من قبل المهيمنين عليها ؟ لمصلحتهم كفريق حاكم ؟ أم لمصلحة الشعب بكاملة ، وهو الذي يضم رعايا الحكام ؟)) [٩] ، لكن قبل الإضافة هذه فأن سؤال أرسطو هو ((بما أن الحكومة لها الولاية العليا على المدينة ، ينبغي على الإطلاق أن يكون ذو الولاية هذا أما فرداً وأحداً وأما أقلية وأما المواطنين كافة)) [١٠] ، وعلى ضوء هذا السؤال حدد أرسطو ستة أشكال للأنظمة السياسية منها ثلاث صحيحة وثلاث فاسدة أو خاطئة ، ويتفق مع أفلاطون في أن سبب فساد الحكومات يعود إلى سبب أوحد هو ((الاستبدال غير الشرعي لمنفعة خاصة بالمنفعة العامة)) [١١] ، وأن أشكال الحكم قامت على علاقات ثلاث هي ((العلاقة بين الرجل والمرأة وهي صورة أولى لنظام الحكم الأرستقراطي ، والعلاقة بين الأباء والأطفال وهي صورة أولى للحكم الملكي ، والعلاقة بين الأسياد والخدم وهي صورة أولى لنظام حكم الطغاة)) [١٢] ، وحكوماته الست ، ثلاث صالحة هي الملوكية والأرستقراطية والبولتية ، و الفاسدة هي : الطغيان والأوليغاركية والديماغوجية ، ولكل شكل من هذه الأشكال منفعة تناسب طبيعة حكمة [١٣] ، وما يهمني هنا هو أن أرسطو يؤكد بأن أياً من هذه الحكومات لا تفكر في الصالح العام ، ويهمني أيضاً اعتبار أرسطو الديمقراطية واحدة من أشكال الحكم الفاسد ، وعرفها بأنها حكم الطبقة الدنيا لمصلحة الطبقة الدنيا ، فهي حكم طبقي تبقى فيه القلة تحت رحمة الكثرة ، لكنه يعدها أفضل الانحرافات أي أفضل من الاستبداد والاوليغاركية المنحرفتين ، ويعقد مقارنة بينها وبين الاوليغاركية فتتضح نتائجها كالآتي :-

الديمقراطية	الاوليغاركية
حكم الفقراء	حكم الأغنياء أو الأثرياء
تعتمد القرعة في توزيع المناصب وتحافظ على نظام الانتخاب	توزع المناصب على أساس الثروة
تشجع الفقراء على الاشتراك في الحكم وتدفع لهم رواتب نظير اشتراكهم في الجمعية	تفرق بين الأغنياء والفقراء على أساس أنهم فقراء ، وليس على أساس أهليتهم للحكم
سيادة أوامر الشعب	الأوامر تحكمية

وحدد أرسطو خمسة أنواع من الديمقراطية هي :-

الأولى : تكون فيها الحرية والمساواة هما القاعدتان الأساسيتان للديمقراطية ، وفيها لا يتمتع الفقراء بامتيازات عن الأغنياء ، ورأي الأكثرية هو القانون السائد .

الثانية : هي أن الوظائف فيها محددة بنصاب ، معنى ذلك أن من يمتلك نصاباً فله وظيفة وعكس ذلك فلا . أما الثالثة فتؤكد على صفة المواطنة ، فالمواطن هو الذي يصل إلى الحكم والقانون هو صاحب السلطة على السيادة .

الرابعة : المرء الحاكم فيها هو المواطن ، والسيادة أيضاً للقانون ، بينما الخامسة : تكون فيها السيادة للكثرة ، وهي تقوم مقام القانون ، ويعد أرسطو القانون هو الأساس ، فأي خلل في تطبيق القانون تكون نتيجته عكسية على تطبيق النظام الديمقراطي ، ويؤدي إلى ظهور الفوضى وتعدد أنواع الديمقراطيات [١٤] إذ يقول : ((يجب أن يفصل القانون في جميع المسائل العامة ، كما يفصل القاضي في قضايا الأفراد في الحدود المنصوصة في الدستور)) [١٥] ، فضلاً عن ذلك فأن أرسطو يعد طبقة الزراع صاحبة الأحقية في المذهب الديمقراطي ، ((من أجل ذلك نشأت الديمقراطية بلا مشقة حيث تعيش الأكثرية من الزراعة ومن تربية الأنعام . ولما أنها ليست غنية فهي تعمل بلا انقطاع ولا تستطيع أن تتجمع إلا نادراً . ولما أنها لا تملك الضروري فهي تدأب على الأعمال التي منها تغتذي ، ولا تطلب غير ذلك من الخيرات . ولأن يعمل المرء من أن يحكم ويتآمر حيث تكون

مزاولة السلطة لا تأتي بمنافع جليلة ، لأن الناس على العموم يؤثرون المال على التشاريف)) [١٦] ، وبعد الشعب الزراعي ، الشعب الأقبل على الديمقراطية ، يأتي الشعب الراعي المتجول الذي يعيش على قطعانه ، فهو مؤهل لتطبيق الديمقراطية بعد الشعب الزراعي .

ثم يتساءل أرسطو عن الشيء الذي يميز النظام الديمقراطي ، هل هو سيادة الشعب ؟ وإذا كان كذلك فمن هو الشعب ؟ هل هم الفقراء .

هل المساواة والحرية وحكم الأكثرية هي مميزات النظام الديمقراطي ، وإذا كانت كذلك فما الأساس الذي أعتمد في اعتبارها مميزات ، فهل اعتمدت المساواة لأنهم جميعاً من مستوى مادي واحد ، وهل اعتمدت الحرية لأنهم أحرار وليسوا عبيداً ، واعتماد حكم الأكثرية ألأن الفقراء الحاكمين كثيرون ؟

وفي أسئلة أرسطو هذه اختتمت التأملات الإغريقية حول النظام الديمقراطي ، فبعد أرسطو (مثل ما يعتقد لسلي) زالت الديمقراطية من الوجود ، لأن ابيقور وغيره من المفكرين كانوا يعتقدون بأن ((تاريخ الديمقراطية في أثينا يثبت أن الاشتغال بالسياسة ليس إلا مجلبة للقلق ولا يأتي إلا بمجد زائف وأخطار كثيرة)) [١٧] ، وهي تجارة خسيسة ، وعلى الحكيم الابتعاد عنها ، ووصل الأمر بالمواطن الأثيني حتى بدأ يتفاخر بأنه لم يشتغل طوال حياته بالسياسة ، وعليه فأن ابيقور لم يقدم نظرية سياسية ، بل يرى أنه يجب على الحكيم أن يبتعد عن العمل السياسي .

أما الرواقية فيتضح رأيها في أراء زينون التي ضمها كتابه (في الدولة) وكان معارضاً لأفلاطون وأر سطو ، ومؤيداً نظريات قدامي السقراطيين فدولته ((تأخذ بنظام المشاركة في النساء والتي لا ينبغي أن يوجد فيها لا معابد ولا محاكم ولا ملاعب رياضية)) [١٨] ، ولم يهتم بآرائه هذه إلا على سبيل الاهتمام بالأشياء الغريبة .

أما في القرن الثاني ق.م وهي العصور المتأخرة للفكر اليوناني فقد كان موضوع الكتابات السياسية هو النظام الملكي ((فالملك السماوي ، أي الألوهية التي تحكم العالم ، يقابله على الأرض الملك الدنيوي)) [١٩] ، والحكم الملكي عندهم هو اكمل النظم السياسية ، وهؤلاء هم أصحاب المدرسة المشائية وأكاديمية أفلاطون المتأخرتين .

أصول الديمقراطية الأثينية

مرت على أثينا عدة أشكال من الديمقراطية ، وحدد أرسطو هذه الأشكال في كتابيه (السياسة) و (دستور الأثينين) ، وقبل أن يحدد أصول الديمقراطية ، وضع شيئين أساسيين هما بمثابة أركان للسلطة بشكل عام ، هما كم المواطنين وكيفهم . وكان يقصد بكم المواطنين غلبتهم في العدد ، أما الكيف فهو الحرية والثروة والاستنارة والمولد [٢٠] ، بينما حددها أستاذه أفلاطون في مبادئ هي :

((أولاً العدل المنظم الأعلى للدولة كما هو للفرد ، ثم النزاهة والمعرفة والاعتدال والمسئولية واحترام القانون)) [٢١] ، واعتبر أرسطو سولون أول رئيس للحزب الديمقراطي ، وهو الذي حدد أصول الديمقراطية في شكلها المبكر في ثلاثة ((أولها وأحقها بالعناية إلغاء ما كانت قد جرت به العادة من تمكين الدائن من إخضاع المدين لأنواع القهر البدني . والثاني تخويل أعضاء المدينة عامة حق اتهام من أقترف الظلم على أي شخص كان ، والثالث حق الاستئناف أمام مجالس الحكم)) [٢٢] ، وحاول ليسلي أن يدرس كافة أشكال الحكم الديمقراطي في اليونان منذ سولون وصولاً إلى بركليس ، الذي أعتقد أرسطو بأن النظام الديمقراطي في أثينا ظل صالحاً طالما كان بركليس رئيساً للحزب الديمقراطي ، وبعد موته بدأ الفساد يدب في النظام السياسي وتنهار الديمقراطية ، أقول بأن ليسلي درس كل هذه الأشكال واستطاع أن يحدد لنا أصول الديمقراطية الأثينية في :-

أولاً :البيئة الاجتماعية

١- حكم الفقراء .

٢- استغلال الأغنياء .

٣- إزالة عبودية الدين ومؤهلات الملكية للمنصب السياسي .

٤- إتاحة الفرص أمام الموهبة الفردية ، دون أي اعتبار لوضع العائلة أو ثرائها .

ثانياً : نظام الحكم

١- التداول الشعبي واشتراك جميع المواطنين في اتخاذ القرارات مما يؤدي إلى حكم الأكثرية

٢- ملء غالبية المناصب بالقرعة أو الحظ .

٣- اعتبار جميع الرسميين مسؤولين .

٤- هيئات محلفين كبيرة من المواطنين .

ثالثاً : المفاهيم المثلى

١- المساواة .

٢- مساواة (حرية القول) وينظر أليها سلبياً بأنها سيطرة الجهل .

٣- المساواة والتكيفية وينظر إليها سلبياً بأنها حرية وفوضى مفرطتان .

٤- احترام سلطة القانون والرسميين العامين .

٥- الاشتراك المتواصل بالنشاط المدني .[٢٣]

لقد طبقت هذه الأسس للديمقراطية على المجتمع الأثيني في ذلك الوقت والذي سأبين وبشكل مكثف طبيعته ، وفقاً لما يلي :-

١. كان عدد سكان أثينا واحد وعشرين ألفاً أي الشبان الذكور من عمر عشرين فأكثر .

٢. المقيمون الأجانب وعددهم عشرة آلاف .

٣. عدد العبيد أربعمائة ألف أي بمعدل ثلاثة عشر عبداً لكل فرد .

٤. لا يعرف متوسط عدد أفراد الأسرة الأثينية .

٥. يرث الأبناء بالتساوي في قانون الميراث الأثني .

٦. كان من بين عدد سكان أثينا البالغ واحداً وعشرون آلفاً ، هناك أثنى عشر ألفاً أي ٦٠٪ يكسبون قوتهم بالعمل في ملكيات صغيرة للغاية تبلغ خمسة أفدنة ، وكعمال مهرة أو تجار يعاونهم خمسة عبيد فأقل ، أو كعمال يومين .

٧. معدل عمر الإنسان ستين سنة ، وليس هناك تعداد بنسبة وفيات الأطفال فأنها مرتفعة ، كنسبة الوفيات بين الشبان .

٨. المتخلفون عن دفع ديون الايسفورا ، أغلبهم فقراء وهم مزارعون يقاسون ويشقون في تلبية نفقات أولادهم ، فإن تأخرهم عن دفع الضريبة يؤدي بـ(اندروثيون وثيموكراتس) اللذين يجمعان الضرائب) ، إلى انتزاع الأبواب وحجز الخادمة ان كانت هناك خادمة .

٩. بلغ مجموع الضرائب خمسة الآف وسبعمائة وخمسون تالنت وهو يمثل ملكية الدولة بشكل كامل ، سواء أكانت أرضاً أو منازلاً أو مجهودات شخصية عبيداً كانت أو نقداً أو استثمارات .

١٠. تتجمع الثروة في أثينا بأيدي عائلات محدودة العدد وتمثل قمة المجتمع الأثيني ، ويقارب عدد هذه العائلات ثلاثمائة ، وفيما عدا هذه العائلات تتدرج الثروة من الثري إلى المحتاج وهناك قلة غنية وقلة من العمال اليوميين في السفح ، وهناك بعض الإقطاعيين يعتمدون على الأرض .

١١. الأستيرادات الأثينية هي القمح ، السمك المملح ، الخشب ، القار ، العنب ، الكتان، الحديد ، البرونز ، العاج .

١٢. الصادرات ، زيت الزيتون ، الخزف الاتيكي ، أرباح القروض البحرية المدفوعة في أثينا ، نفقات زوار المدينة من تجار وغيرهم ، وأن أثينا تجتذب التجار للحصول على العملة ثمناً لبضائعهم .

١٣. كل الأثينين مستهلكون ، وغالبيتهم منتجون زرا عيون أو صنا عيون ، ولن يمثل التجارة آلا قلة ، بسبب غفلة الأثينين عن أهمية الأسواق لتصريف صادراتهم [٢٤].

أما عناصر مدينة أثينا فهي :-

أولاً : الجيش الأثيني الذي ينقسم إلى :-

أ-سلاح الفرسان .

ب-البحرية .

يتألف سلاح لفرسان من أثرياء الشبان والأرستقراطين ، ينتخب قادته انتخابا وتشغل درجاته الصغرى بالتعين ، وقد فسر سبب ضعف الجيش بأن الأثينين قوم بحريون ، ويرجع سقراط السبب إلى الشعور بالنقص الناتج من الهزائم .

أما البحرية فالأسطول كان على كفاءة عالية ويرأسه نفس القواد ويحوي على رجال البحر المدربين وصناع السفن ، وهؤلاء هم سبب كفاءة الأسطول البحرية .

ثانياً : أدارة الأعياد الدينية ،فهي تدار عن طريق حكام أو هيئات مختارة بالاقتراع يمولها مواطنون أغنياء .

ثالثاً : الإدارة المالية وهي ذات كفاءة محدودة، وتدار من قبل هيئات منتخبة يشرف عليها المجلس ، وكانت الأموال تنفق بأمر الشعب ، وقد بينا ما هي أسس الإيراد القومي ، لكن الشيء الذي لابد من الإشارة إليه هو إجراء موازنة بين الإيرادات والمصروفات ، والإدارة المالية صارمة ومعقدة بعدد هيئاتها التي تختار بالاقتراع السنوي .

رابعاً : مجلس الخمسمائة :-

١- ينتخب سنوياً بالقرعة .

٢- تمثل كل قبيلة بخمسين عضواً في المجلس وتخصص أماكن لكل قرية حسب أهميتها .

٣- أعمار أعضائه فوق الثلاثين .

٤- يقومون بتأدية اليمين .

٥- يخضعون لفحص مبدئي كل على حدة .

٦- يخضعون لاختبار نهائي .

٧- لابد أن يكونوا من طبقة الزفجتاي مثل الرؤساء .

٨- لا يجوز عمل الشخص في المجلس أكثر من سنتين طوال حياته .

وهذا المجلس هو نموذج حسن للشعب الأثيني ، ولابد من أن تتطابق آراؤه مع آراء الشعب ، ومن بين أعضاء المجلس هذا ينتخب الرئيس بالقرعة ويكون رئيساً للرؤساء ،بيده خاتم المدينة ومفاتيح المعابد ، ويحفظ الأرشيف والنقود ، ويساعده ثلة القبيلة الحاكمة التي يختارها بنفسه [٢٥] .

نقد الديمقراطية الأثينية :-

قبل أن نحدد الانتقادات التي وجهت لديمقراطية أثينا أود القول بأن أشهر هؤلاء النقاد هم :-

سقراط ، أفلاطون ، ايسوكراتيس ، أرسطو ، هيرودتس ، توكيديس ، أكسانوفان ، ويمكن أجمال تلك الانتقادات بالمحاور التالية :-

النقد الأول :-

قاله أرسطو ((في مثل هذه الديمقراطيات يعيش الناس كما يبغون ، أو كما يقول يوريبيدس (حسب أهوائهم) وهذا أمر سيئ)) [٢٦] ، وأكد هذا النقد ايسوكراتيس ، وكذلك أفلاطون في (الجمهورية) . فأفلاطون يقول ، في النظام الديمقراطي تشيع الحرية ، والصراحة ، وكل فرد يرتب حياته مثل ما يهوى ، لكن ((المواطنين شيع لا يشكلون وحدة متجانسة كما أن الأجانب وحتى النساء والعبيد لهم حريتهم كالمواطنين)) [٢٧] ، من هذا النقد نستطيع أن نستنتج المبادئ الأولية للديمقراطية وهي :-

١- الحرية : وتقسم إلى قسمين : أ- الحرية الشخصية ، ب- وحرية القول .

٢- الصراحة .

٣- معاملة الأجانب والعبيد والنساء معاملة فريدة .

النقد الثاني :-

ذكره أفلاطون الذي يرى بأن الديمقراطية ((تنشر نوعاً من المساواة بين المتساوين وغير المتساوين على حد سواء)) [٢٨] ، وناقش أرسطو المقياس الذي بموجبه تقدر الحقوق ورأى بأنه الحرية ، أي أن الرجال الأحرار متساوون ، وفي رأيه أن المعايير لا بد أن تكون الثروة والمولد وحدهما ، والمبادئ التي نستنتجها من هذا النقد هي :-

١- المساواة .

٢- العدالة .

أما بشأن المساواة فأن الأثينين :-

١- لم يقبلوا تهاوناً في المساواة أمام القانون .

٢- جعلوا لكل مواطن حقاً في الكلام والتصويت في الجمعية العامة ، وتكوين مجلس الخمسمائة الذي كان يعد أعمال الجمعية .

٣- على الرغم من المشاركة الجماعية في الحكم ، إلا أن الجمعية عندما تجتمع لمناقشة أمر ما فأنها تسمع أراء أصحاب الشأن ، فأن أرادوا البناء يسمعوا رأي البنائين ، وهكذا، لكن إذا تكلم شخص ليس فنياً فانهم يهزؤون به إلى أن ينسحب ، أما في

السياسة فيسمح للجميع التكلم وإبداء الرأي فيها ، لذا فهم عندما يختارون حاكمهم ، يجرون له اختبارا شكلياً ، ويكشفون ماضيه ،ويتعرض للخلع في الجمعية عشر مرات في السنة ، وعلى الرغم من أن مدة حكمه عام واحد فانه يتعرض لاختبار تفحص فيه أعماله ، ولكل مواطن الحق في نقده .

النقد الثالث :-

هو أن الديمقراطية في شكلها المتطرف وفقاً لرأي أرسطو ((تصبح جمهرة الشعب (أو الغالبية) هي الحاكمة بدلاً من القانون ، يحدث هذا عند ما يكون للقرارات فاعليتها أكثر مما للقانون)) [٢٩] ، ويصدق ذلك إذا كان القانون جامداً أو في حالة الديمقراطية المتطرفة ، التي تتجاوز فيها الأغلبية القوانين القائمة ، ويشبه تصرفهم هذا تصرف طاغية إغريقي تقليدي، أي أنهم يتجاوزون القانون ، لكن ما القانون ؟

عرف سقراط القانون بأنه ((ما سنه المواطنون بعد اتفاقهم على ما يجب عمله وما يجب تجنبه)) [٣٠] ، وبعض الديمقراطيين فهم القانون ((على أنه إرادة الشعب التي لها اعتبارها، بالإضافة إلى ملحق تفسيري : أنه على الأغلبية أن ترضي الأقلية وتراعي مصلحة الجميع)) [٣١] ، أما أرسطو فاعتبر القوانين ((مجموعة تشريعية وضعت للجميع ، بيد مشرع حكيم ، مثل سولون عندهم ، ثابتة في جوهرها ولكنها قد تحتاج من حين لأخر إلى تفسير أو إضافة)) [٣٢] .

النقد الرابع :

وهو مأخذ الفلاسفة على الديمقراطية لكونها لا تعني سيادة الغالبية الفقيرة بما يخدم مصالحها على الأقلية الغنية)) [٣٣] ، إذ يقول أفلاطون في الجمهورية ((تأتي الديمقراطية عندما يهزم الفقراء الآخرين الأغنياء ويقتلونهم أو يحرمونهم ثم يتقاسمون الحكم والوظائف بالتساوي مع الباقين)) [٣٤] أما رد الديمقراطيين على هذا الأعتراض فهو أنهم يرون الشعب ليس إلا أسم للجميع ، والاوليغاركية هي أسم لجزء منه ، فالأغنياء هم الذين يحافظون على الثروة وهم حكماء وخير الناصحين ، والشعب هو الذي يسمع ويحكم على الأمور ، وإن هذه العناصر جميعاً لها قدر متساو من الديمقراطية ، ويعلق جونز بأنه من الصعب القول إن الديمقراطية الاثينية قد أستغلت الفقراء ، ففي توزيع السلطات

السياسية فاز الأغنياء بنصيب عادل ، لكن في المهام الصغرى والمجلس ودائرة المحلفين ساد الفقراء ، أما المناصب العسكرية والدبلوماسية والمالية ينتخب لها رجال من ذوي الحسب والثروة ، والخطباء أيضاً من الموسرين ومن عائلات عريقة ، بينما يتعرض الفقير ووضيع الأصل من الساسة للسخرية من الخطباء والكوميديين .

وكان هدف جونز من عرض هذه الانتقادات بشأن سلوك وتصرف الديمقراطية الأثينية في الداخل والخارج ، وفقاً لانتقادات توكيدين وأفلاطون وأرسطو ، هو الوصول إلى التساؤل عن الديمقراطية المتطرفة التي قال عنها أرسطو بأنها حكومة فاسدة وهي التي كان الشعب فيها السلطة ومنحت العامة حقوقاً سياسية كاملة خاصة في شغل الوظائف ، وسيطر هؤلاء العامة على الجمعية لاعدادهم الهائلة ، وفيما إذا كانت هذه الديمقراطية حقاً نوعاً من الحكومات الفاسدة ، مثل ما صورها الفلاسفة والمؤرخون الأثينيون [٣٥] .

أساليب الحفاظ على الديمقراطية :-

لخص أرسطو أساليب الحفاظ على أنظمة الحكم سواء الديمقراطية أو الأوليغاركية أو الأرستقراطية وسأوجز ذلك بما يلي :-

١- الحفاظ على القانون وعدم المساس به .

٢- المدة القصيرة للوظائف فكلما طالت مدة البقاء بالوظيفة ، سببت الشرور .

٣- الاهتمام بالشؤون العامة .

٤- اتقاء المعارك والخصومات بين المواطنين .

٥- إجراء الموازنة بين الإيرادات والنصاب .

٦- رفض الاستعلاء وإعطاء الوظائف قليلاً من الأهمية لأن السلطة تفسد الشخص .

٧- لا بد من أيجاد وسيلة مقنعة لتوزيع الوظائف ، إما بالتشريع أو بأية وسيلة فعالة أخرى.

٨- ينبغي أن تكون المحاسبة على الأموال العامة بحضور المواطنين أو جزء منهم ، ونشر نسخ من تلك المحاسبة في القبائل والبطون والمقاطعات .

٩- في الديمقراطية يجب رفض عملية المطالبة بتقسيم أموال الأغنياء ، ويمنع حتى توزيع الغلات.

١٠- المساواة في توزيع الوظائف بين المواطنين ، والمناصب العليا تعطى لمواطنين يتمتعون بالحقوق السياسية وعليهم تطبيق ثلاث صفات أولها التمسك بالدستور ، والكفاءة ثانياً ، والثالثة العدل والفضيلة .

١١- لا بد من الحفاظ على الأخلاق والتربية بالنسبة للمواطنين .

١٢- حب أكثرية المواطنين للدستور .[٣٦]

الاستنتاجات :-

١- لم تكن هناك كتابات متخصصة توضح النظرية السياسية للديمقراطية الأثينية ، لكن أفضل المصادر هي :-

أ. مجموعة المدائح لأثينا وأشهرها خطاب بركليس الجنائزي .

ب. مرثية لليسياس ترجع إلى بداية القرن الرابع .

ج. مدائح ايسوكراتس المعروفة بالـ **Panegyicus** والباناثينية **Panathenaicus**

د. مرثية منكسينوس لأفلاطون ومحاورة الجمهورية .

ه. بعض أحاديث سياسية لتوكيديس .

و. دستور أثينا لارسطو وكتاب السياسة .

٢- نتفق مع وجهة نظر جونز في أن الديمقراطية الأثينية كانت محافظة وثابتة عندما نقارنها مع الديمقراطيات المعاصرة ، وسبب ذلك هو البناء الاقتصادي للمجتمع الأثيني، فلا وجود لاقتراح في ديمقراطية أثينا على إعادة توزيع الأراضي ، أو إعفاء من الديون ، أو مبدأ تحرير العبيد بقصد ثوري ، لكن في الضرورات الوطنية تحرر الجمعية العبيد لكي تزود الأسطول بالرجال ، هذا الأسلوب المحافظ في الديمقراطية الأثينية هو الذي أدى إلى استقرارها ، أما في الوقت الحاضر فالصراع الطبقي هو السائد .

٣- هناك وجهتا نظر مختلفتان حول الديمقراطية ، إحداهما لجيجن و الأخرى لجونز ، فجونز يعد دولة الديمقراطية الأثينية أنجح دولة في اليونان ، واستطاعت أن تجعل نفسها

أعظم مدينة خلال خمسين عاماً بين حرب الفرس وحرب البلوبونيز ، لكن جيجن يرى بأن هناك نظماً سياسية في عصر سيادة الديمقراطية الأثينية .وهذه النظم في صيغها أفضل من ديمقراطية أثينا ، ومثله على ذلك الأرستقراطية في تساليا ، كريت ، قرطاجة، وفي إسبرطة التي تميزت بتحقيق التوازن بين النظم الملكية والأرستقراطية والديمقراطية[٣٧] .

٤- أن نجاح تطبيق الديمقراطية في أثينا يعود إلى درجة الوعي التي بلغها الموطن الأثيني .

٥- اعتمدت أثينا في تنفيذ القانون مثل الدول القديمة على خدمات رجال المباحث وكان عليها أن تكافئهم على خدماتهم ، ورجال المباحث وباء في أثينا ، إذ أن سمعتهم سيئة في المجتمع الأثيني ، وهم ليسوا على وفاق مع المحلفين ، والمتهمون أيضاً يشكون في رجال المباحث ويقولون بأنهم ليسوا منهم ، أو أنهم على عداء شخصي معهم ، وهم يبتزون رجال المال .

٦- تعددت أراء الباحثين بشأن نقطة بدء التفكير في الديمقراطية ، فمنهم من يعتبرها قائمة على السؤال السياسي الذي طرحه هيرودتس المشابه للسؤال الفلسفي الذي طرحه طاليس، والقسم الأخر يعتبرها تمثل لمجمل الحضارات التي سبقت اليونان ، ونحن مع هذا الرأي لأننا نعتبر الفكر الإنساني بشكل عام ما هو إلا حلقات يكمل بعضها البعض الأخر ، والفكر السياسي الذي جزء منه الديمقراطية هو واحد من مستويات الفكر التي ساهمت في تطويرها مختلف شعوب الأرض .

٧- تعددت مبادئ الديمقراطية الأثينية عبر تطورها ، لكننا نستطيع توزيعها على : البيئة الاجتماعية ونظام الحكم والمفاهيم المثلى .

٨- إذا كانت الديمقراطية الأثينية هي الشكل الأمثل لتطبيقات الديمقراطية على مدى التاريخ ، فأن هذا يعود إلى أسباب اجتماعية واقتصادية تنفرد بها أثينا دون غيرها من المدن التي تطبق الديمقراطية ، وإذا كان النظام الديمقراطي الذي طبقته أثينا صالحاً لها فهو من غير الممكن أن يكون صالحاً للمجتمعات الحديثة بتعقيداتها المختلفة .

٩- أبرز نقاد الديمقراطية الأثينية هما أفلاطون وأرسطو ، وقد طرحا برامج سياسية بديلاً عن الديمقراطية وأنظمة الحكم الأخرى ، لكن للآسف الشديد أن البدائل التي قدمها الفيلسوفان لم تطبق في بيئة اليونان أو في أي مدينة أخرى من مدن العالم .

١٠- من المناسب هنا عرض نقد ليسلي لديمقراطية أثينا ، لأني أشاطره الرأي ،ويقع نقده في محورين هما :-

الأول : أن الديمقراطية وجدت من أجل تأمين الحرية ، لكن ما الحرية التي تؤمنها هذه الديمقراطية ، هل هي لا كبح ، أم لا عبودية فقط ، في الوقت الذي ساد في أثينا الاعتماد كلياً على العمل القسري في الجانب الاقتصادي ، ولم يناقش الإغريق هذا السؤال .

الثاني : مبني على عملية احترام القانون في النظام الديمقراطي ، لكن كيف نعد هذا القانون الذي نحترمه ديمقراطياً ؟ لأن تحديد ديمقراطية الحكم أو عدمها يتوقف على نوعية القانون السائد ، فالحكم مثلاً بقانون فيه بنود غير ديمقراطية يعتبر هذا الحكم غير ديمقراطي ، عليه فأن احترام القانون ليس كافياً ، لأن هناك العديد من القوانين يجب خرقها والتمرد عليها[٣٨]

المصادر والهوامش :-

(١) ليبسون ، ليسلي : الحضارة الديمقراطية ، ترجمة فؤاد مويساني وعباس العمر منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، بدون سنة طبع ، ص ١٩ .

(٢) كان التفكير الأساسي في تلك الفترة أنه لابد أن يوجد وراء التكثر في العالم مبدأ أقص واحد . وكانت المشكلة بالنسبة لجميع الفلاسفة من طاليس إلى انكساغوراس هي طبيعة ذلك المبدأ الأول الذي صدرت منه جميع الأشياء وكل مذاهبهم محاولات للإجابة عن هذا التساؤل لمزيد من التفاصيل أنظر :-

Burnet , John : Early Greek Philosophy , London , 1930.
Zeller , Eduard : Qutlines OF The History OF Greek Philosophy , New York , 1950 .

(٣) ليسلي : الحضارة الديمقراطية ، ص ٢٠.

(٤) جيجن ، اولف : المشكلات الكبرى في الفلسفة اليونانية ، القاهرة ، مطبعة الكيلاني ، ١٩٧٦ ، ص ٤٥٤ .

(٥) ليسلي : الحضارة الديمقراطية ، ص ٢٠ .

(٦) المصدر والصفحة أعلاه .

(٧) المصدر والصفحة أعلاه .

(٨) جيجين اولف ، المشكلات الكبرى ص ٤٦٣ .

(٩) ليسلي : الحضارة الديمقراطية ، ص ٢١ .

(١٠) ارسطوطاليس : ، السياسة ، ترجمة أحمد لطفي السيد ، مع مقدمة بارتلمي سانتهلير ، منشورات الفاخرية ، بيروت ، بدون سنة طبع ، ص ٢٠٤ .

(١١) المصدر السابق ، ص ٤٦ .

(١٢) جيجين ، اولف : المشكلات ، ص ٤٦٦ .

(١٣) أشكال الحكم هذه معروفة لدى أغلب الباحثين ، لكن المنفعة التي تحدثت عنها هي أن الملوكية حكومة الفرد وموضوعها المنفعة العامة ، والطغيان ، المنفعة الشخصية

للملك ، بينما الأرستقراطية هدف السلطة الخير ، وفسادها الاوليغاركية وهي تمثل المنفعة الخاصة للأغنياء ، بينما البوليتيه أي الجمهورية هدفها الصالح العام ، وفسادها الديماغوجية وتمثل المنفعة الخاصة للفقراء ، ولمزيد من التفاصيل بشأن تفاصيل هذه الحكومات أنظر : أرسطو طاليس : السياسة ، ص ٢٠٤ فصاعداً .

(١٤) لمزيد من التفاصيل أنظر : أرسطو ، السياسة ، ص ٣٢٩-٣٣٠ .

(١٥) المصدر السابق ، ص ٣٣١ .

(١٦) المصدر السابق ، ص ٣٧٥ .

(١٧) جيجن ، اولف : المشكلات الكبرى ، ص ٤٦٧-٤٦٨ .

(١٨) المصدر السابق ، ص ٤٦٨ .

(١٩) المصدر السابق ، ص ٤٦٨-٤٦٩ .

(٢٠) لمزيد من التفاصيل أنظر : أرسطو السياسة ، ص ٣٤٩ .

(٢١) المصدر السابق ، ص ٢٣ .

(٢٢) أرسطو : نظام الأثينين ، ترجمة طه حسين ، دار المعارف بمصر ، ١٩٢١م ، ص ٥٩-٦٠

(٢٣) لمزيد من التفاصيل ، أنظر ، ليسلي ، الحضارة ، ص ٢٣ .

(٢٤) لمزيد من التفاصيل ، أنظر ، جونز : الديمقراطية الأثينية ، ترجمة د. عبد المحسن الخشاب .الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦م ص ١١٧-١٣٩ .

(٢٥) لمزيد من التفاصيل ، أنظر المصدر السابق ، ص ١٥٣-١٨٨ .

(٢٦) المصدر السابق ، ص ٧٢ .

(٢٧) المصدر والصفحة أعلاه .

(٢٨) المصدر السابق ، ص ٧٣ .

(٢٩) المصدر السابق ، ص ٧٩ .

(٣٠) المصدر السابق ، ص ٨٠ .

(٣١) المصدر السابق ، ص ٨١ .

(٣٢) المصدر والصفحة أعلاه .

(٣٣) المصدر السابق ، ص ٨٣ .

(٣٤) المصدر السابق ، ص ٨٤ .

(٣٥) بشأن الاطلاع على رأي جونز مفصلاً ، أنظر جونز : الديمقراطية ، ص ١٠٣ ويعرض أيضاً انتقادات أخرى للديمقراطية .

(٣٦) تفاصيل ذلك أنظر أرسطو طاليس : السياسة ،، ص ٤٢١-٤٣٠ .

(٣٧) أنظر : جيجن ، اولف : المشكلات الكبرى ، ص ٤٥٥ وجونز : الديمقراطية ، ص ٩٢-٩٣ .

(٣٨) أنظر ليسلي : الحضارة ، ص ٢٤ .